مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الأول - العدد الأول

محرم - ربيع الأول ١٤٢٠هـ
أبريل - يونيو ١٩٩٩م

- ما تمم من الأفعال الناسخة في القرآن.
- المؤدبون وتجربتهم في تعليم العربية.
- نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية.
- محاولات في ترجمة مصطلحات نظرية النص والعلاقات النصية.
- صداع العقول . . أداة «أم» ومعناها الوضعي.
- هل لنا أن نعبث بالأصول ؟

٨١٥-١٧

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
فاسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Lingustic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

• التقديم ٥

• ما تم من الأفعال الناسخة في القرآن
إبراهيم بن سليمان البعيمي ٩

• المؤدبون وتجربتهم في تعليم العربية
سليمان بن إبراهيم العايد ٨١

• نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية
محمود أحمد نحلة ١٥٥

• محاولات في ترجمة مصطلحات نظرية النص والعلاقات النصية.
محمد خير البقاعي ٢١٩

• صداع العقول .. أداة «أم» ومعناها الوضعي
أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري ٢٤١

• هل لنا أن نعبث بالأصول ؟
إبراهيم السامرائي ٢٦٥

المجلد الأول ـ العدد الأول ـ محرم ـ ربيع الأول ١٤٢٠هـ / أبريل ـ يونيو ١٩٩٩م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

* أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
* حسن شاذلي فرهود — أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
* حمزة بن قبلان المزيني — أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
* سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
* عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
* عبدالله الطيب — رئيس مجمع اللغة العربية بالسودان.
* عبدالله بن حمد الخثران — أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
* علي أبو المكارم — أستاذ النحو كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
* عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو جامعة أم القرى.
* محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
* محمد رشاد الحمزاوي — أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
* محمد بن علي سلطاني — أستاذ النحو سابقاً في جامعة دمشق.
* محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
* محمود فهمي حجازي — أستاذ علم اللغة كلية الآداب جامعة القاهرة.
* إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو المشارك جامعة الملك سعود.
* عثمان بن محمود صيني — أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢. ألا يزيد البحث عن ثمانين صفحة.

٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة اخرى.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧. أن يكون البحث باللغة العربية.

٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠. لا تعاد البحوث إلى اصحابها سواءً أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

التقديم

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين؛ أما بعد:

فيسر هيئة تحرير مجلة الدراسات اللغوية أن تضع بين يدي أهل العربية؛ علماء ومعلِّمين ومتعلمين العدد الأول من هذه المجلة التي نأمل أن تكون لبنة صالحة في صرح العربية الشامخ، التي خِدْمتها دين ندين لله سبحانه وتعالى به، فهي لغة القرآن الكريم: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾ وهي لغة حضارة أمة الإسلام في قرون كثيرة، كانت ومازالت قادرة على استيعاب الكثير والكثير من متغيرات العصر ومتطلباته بإذن الله تعالى.

وهذه المجلة مجلة علمية محكمة متخصصة في علوم اللغة: نحواً وصرفاً وعروضاً ودلالة وألسنيات وصوتيات، وفي اسمها دلالة على المراد منها.

ولهذا؛ فإن المجلة من خلال المنهاج المحدد لها لن تعرض للموضوعات الأخرى كالأدب والنقد وما إليهما؛ لأن هذين الفرعين ـ مع أهميتهما، وكون الأول منهما مادة من مواد الدرس اللغوي ـ لهما مجلات علمية محكمة متعددة منتشرة في أنحاء العالم العربي والإسلامي، وأريد لهذه المجلة مزية التخصص الدقيق، لأن المجلات المختصة بموضوعها قليلة جداً، إن لم تكن نادرة، ولا يندرج في هذا مجلات المجامع اللغوية، فهي ـ مع خدمتها الدرس اللغوي ـ ليست مقصورة عليه.

ومنذ الإعلان الأول عن العزم على إصدار هذه المجلة ورد إليها عدد كبير من البحوث والمقالات التي عرض كاتبوها لقضايا لغوية متعددة، وكان لزاماً على هيئة التحرير النظر فيها، فاختارت عدداً من الفاحصين؛ لتقويم هذه الأعمال؛ لأنه لابد أن تكون جميع البحوث والدراسات في هذه المجلة محكَّمةً من قِبل فاحصَين هما

بدرجة أستاذ غالباً، وقد نحتاج أحياناً إلى من هم بدرجة أستاذ مشارك شريطة أن تكون درجة الفاحص أعلى من درجة صاحب البحث، وفي أحيان مختلفة نحتاج إلى فاحص ثالث عند اختلاف وجهة نظر الفاحصين، سعينا من هذا كله إلى أمرين:

الأول: أن يكون التقويم على مستوى عالٍ من الجودة والإتقان، وبخاصة أن الهيئة التزمت عند الفحص قرب الفاحص من موضوع البحث المقوم.

الثاني: إنصاف الباحثين الراغبين في النشر في مجلات علمية محكمة، وإفادتهم بوجهات نظر أخرى ترقى ببحوثهم؛ لأن من منهاج المجلة تزويد أصحاب البحوث بالملحوظات على أعمالهم سواء قبلت هذه الأعمال أم لم تقبل، فقد يجدون فيها ما يسد خللاً أو يقوِّم عوجاً، أو يكمل نقصاً.

وأخيراً أود الإشارة إلى أنه تم اختيار أعضاء هيئة التحرير والهيئة الاستشارية مع حفظ رموز الألقاب العلمية، وجميعهم من أساتذة الجامعات السعودية والعربية، وجلُّهم بدرجة أستاذ، وبعضهم بدرجة أستاذ مشارك، وهم كذلك من المتخصصين في الدراسات اللغوية.

وختاماً؛ أذكر بالشكر الجزيل والعرفان الجميل هذه المؤسسة الرائدة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، فما هذه المجلة إلا حسنة من حسناتها، وأخص بالشكر والتقدير مديرها العام صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، ورئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، والأمين العام لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

والحمد لله أول قولي وآخره.

رئيس التحرير

أولاً : البحوث والدراسات

ما تمِّم من الأفعال الناسخة في القرآن

إبراهيم بن سليمان البعيمي

أستاذ مساعد ـ كلية اللغة العربية ـ الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة

المقدمة

الحمد لله الذي شرّف اللغة العربية بالقرآن، وأثاب من عمل بها محتسباً، وأكرمنا بالانتساب إليها، وأصلّي وأسلّم على نبيّنا محمد سيّد الأنام أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم المعاد.

أمّا بعد: فإن البحث في القرآن وعلومه من خير ما يدّخره المرء ليوم الحساب، ولا تزال كنوزه دفينة، ومعينه لا ينضب، فهو كتاب الله الخالد المعجز.

كنت في القسم مع بعض الزملاء فتحدّث المجلسُ عن قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ المَوازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيئاً وَإن كانَ مِثْقالُ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أتَينا بِها وكَفى بِنا حاسِبِينَ﴾ برفع (مثقالُ) في حرف نافع وأبي جعفر، علام ارتفع؟ فمن قائل: إنه اسم كان والخبر (أتينا بها)، ومن قائل إنَّ (كان) هنا تامة و(مثقال) فاعل بها، فخطر ببالي أن أجمع ما في القرآن من الأفعال الناسخة التي تُمِّمت من نقصان فأدرسها، وظننت بادئ الرأي أن الأمر سهل هيِّن، فذهبت إلى كتب النحو أستنطقها عن أحكام الأفعال النواسخ، ما يُتمَّم منها، وما يلازم النقصان، وعلامة كلِّ فعل حين تمامه،ويم يفسّر؟ ثم عرّجت على كتب معاجم القرآن أحصي فيها الأفعال الناسخة التي وردت في القرآن، فدلفت بادئ ذي بدء إلى كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة؛ لأنه الأحرى بجمع شواهد هذا الموضوع فجمعت ما فيه من أمثلة وشواهد، فاجتمع لديَّ كمٌّ هائل

حقيق بإفراده ببحث، ولم أذكر من النواسخ ما لم يكن ناقصاً فيتمّم كظنَّ وأخواتها إذ التمام أصل لها، ولم أتطرّق للمشتقات من النواقص مثل كلمة (المصير) من صار يصير التي وردت في القرآن في تسعةٍ وعشرين موضعاً؛ لأنها لا تندرج تحت اسم البحث (ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة في القرآن) وبعد أن استوت الأفعال المراد درسها على سوقها؛ صحبت الكثير من كتب التفسير، وكتب القراءات والاحتجاج لها، وكتب إعراب القرآن، ومطوَّلات النحو؛ أُدارسها الأفعال الناسخة، فما كان منها تامّاً، أو كان التمام وجهاً جائزاً فيه ولو كان مرجوحاً ادّخرته، وما لم يرد فيه إلا النقصان فقط استبعدته.

وحاولت أن أصوغ الأوجه الإعرابية الجائزة في الآيات بأسلوبي الخاص، مهتدياً بأقوال العلماء السابقين، مشيراً في الهامش إلى المصدر الذي أخذت منه الفكرة، وأعرضت عن إعراب كلمات في الآيات المستشهد بها لا ينبني على إعرابها حكم بتمام الأفعال الناسخة أو نقصانها، أما إن انبنى على إعراب تلك الكلمات حكم بتمام أو نقصان الأفعال الناسخة فإنني أعرب ما يتّفق مع الغرض المقصود وأترك الباقي.

وقد جعلت البحث في فصلين تسبقهما هذه المقدّمة التي أوضحت فيها سبب اختيار الموضوع.

حقيقة، ولكنها في وزن الأفعال، ودخلت لمعانٍ على الابتداء والخبر كما أن مفعولي ظننت إنما هما ابتداء وخبر، وذلك قولك: كان زيد أخاك، وأمسى عبدالله ظريفاً يا فتى، وكذلك ليس، ومازال وما دام"[٨].

وواضح أنّ مراد المبرّد بقوله: (ليست أفعالاً حقيقة) أي: إنها أفعال لفظية لا حقيقية وهي التي يسمّيها كثير من النحاة أفعال عبارة، وليس مراده أنها حروف قسيمة الأفعال والأسماء، فعبارته واضحة الدلالة على المراد.

أما القول بفعلية (ليس) ففيه نزاع بين النحاة طويل، سببه جمودها، وتجردها من الحدث فالجمهور يرون فعليتها، وذهب ابن شقير[٩] وأبو عليّ الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف، فقال: "فإن قال قائل: إنه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم ليسوا ولستم قيل: إن اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل، ألا ترى أنه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم؟ وذلك قول بعضهم: هاءا وهاؤوا، كما نقول للمخاطب: افعلا وافعلوا"[١٠].

ونُسب القول بحرفية (ليس) إلى ابن السرّاج[١١]، ولكن الذي في الأصول يخالف ذلك قال: "فأما ليس فالدليل على أنها فعل ـ وإن كانت لا تتصرف ـ قولك: لست كما تقول: ضربت"[١٢].

وذهب المالقي إلى أنها ليست محضة في الحرفية، كما أنها ليست محضة في الفعلية[١٣].

(٨) المقتضب: ٣/ ١٨٩، وينظر ٣/ ٩٧ منه.

(٩) ينظر رأيه في مغني اللبيب: ٨٧.

(١٠) المسائل الحلبيات: ٢١٠.

(١١) ينظر في النسبة: الجنى الداني ٤٩٤، ومغني اللبيب: ٣٨٧.

(١٢) ينظر الأصول: ١/ ٨٢.

(١٣) رصف المباني: ٣٦٨، وجواهر الأدب ٤٨٦.

المبحث الثاني: وصفها بالنقصان

الأصل في كلّ فعل أن يدلّ على الحدث بمادته، وعلى الزمن بهيئته فـ(شَرُف) يدلُّ على الشرف بحروفه التي هي(الشين، والراء،والفاء) بهذا الترتيب والشرف هو المصدرالذي يعبّر عنه بالحدث، ويدلُّ الفعل على الزمن بما فيه من الحركات والسكنات التي هي الهيئة فـ(شَرُفَ) على وزن (فَعُلَ) للزمن الماضي المحض، و(يَشْرُفُ) على وزن (يَفْعُلُ) للزمن الحاضر والمستقبل على اختلاف بينهم في زمن المضارع، والأمر (اشْرُفْ) للزمن المستقبل المحض، والحدث ثابت مع اختلاف الأزمنة الثلاثة؛ لأن ترتيب الحروف ثابت (شين، فراء، ففاء).

والأفعال الناقصة المتصرّفة أجمع النحاة على دلالتها على الزمن فـ(كان) عندهم كـ(نَصَرَ) فعل ماضٍ مضارعه على يَفْعُلُ كـ(يَنْصُرُ) بضم عين المضارع فيهما، و(صار) كـ(ضَرَبَ) مضارعه مكسور العين كـ(يَضْرِبُ)، و(كَادَ) كـ(فَرِحَ) مضارعه مفتوح العين كـ(يَفْرَحُ)، فالنحاة مجمعون على دلالة الأفعال الناقصة على الزمن بلا خلاف بينهم.

إنما الخلاف بينهم في دلالة الأفعال الناقصة المتصرّفة على الحدث؛ إذ ذهب جماعة من النحاة منهم ابن جني في اللمع، والثمانيني، والواسطي، والجرجاني، وابن يعيش إلى أن الأفعال الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث فهي أفعال بلا أحداث، قال ابن جني: " باب كان وأخواتها: وهي كان وصار وأمسى وأصبح... وما تصرّف منهنّ وما كان في معناهنّ مما يدل على الزمان المجرّد من الحدث "[١٤]، فقول ابن جني: "مما يدل على الزمان المجرد من الحدث" نصّ صريح في عدم اعتداده بالحدث في الأفعال الناقصة، وسبب نقصانها عنده عدم دلالتها على الحدث، وقال الثمانيني معللاً إفراد كان وأخواتها بباب: "فإن قيل:

(١٤) اللمع تحقيق حامد المؤمن: ٨٥ .

فلم اختصّت هذه الأفعال بباب دون غيرها من الأفعال، قيل له: من شرط كلّ فعل أن يدل على المصدر الذي اشتقّ منه، وعلى الزمان الذي حدث فيه، فلما كانت هذه الأفعال مخالفة لغيرها من الأفعال خُصَّت بباب تذكر فيه، ووجه مخالفتها أنها جرِّدت للدلالة على الزمان، وعرِّيت من المصدر، وجعل خبرها عوضاً لها من المصدر فلأجل هذا أفردت بباب يخصّها" (١٥).

وقال الواسطي: "وتسمَّى أفعال العبارة، وتنقص عن الأفعال؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقة؛ لأنها لا تدلّ على المصدر كالأفعال فنقصت، ومن أجل هذا لم يكن فاعلها ومفعولها حقيقيين" (١٦).

وابن برهان العكبري ـ وهو من أوائل شراح اللمع ـ له عبارة قد يلمح منها مخالفته لشيخه، إذ يقول: "ثم إن العرب جعلت من كان الدلالة على المصدر، وألزمتها الخبر؛ جبراً لكسرها ورتقاً لفتقها، فصار: كان زيد قائماً بمنزلة قام زيد، وقام زيد بمنزلة وقع قيام زيد في الزمن الماضي، فمن (كان) يعلم الزمان فقط، ومن خبرها يعلم المصدر ومن (كان) التامة يعلم المصدر والزمان جميعاً كما يعلم ذلك من ضرب" (١٧).

فقوله: "إن العرب جعلت من (كان) الدلالة على المصدر" قد يُلْمح من هذه العبارة أن كان في رأيه تدل على الحدث، ولكن هل مراده أن كان التامة التي تحدث عنها في نهاية النص هي التي تدل على المصدر؟ أم عموم كان بقسميها التام والناقص؟ الراجح عندي أن العكبري لم يخالف شيخه في هذه المسألة لأنه يرى أن خبر الناقصة إنما هو جبر لكسرها ورتق لفتقها، فما الكسر؟! وما الفتق؟! الذي أومأ إليه، ثمّ إن قوله: فمن (كان) يعلم الزمان فقط،ومن خبرها يعلم المصدر

(١٥) شرح اللمع: ٢٤٧، مخطوط رسالة دكتوراه في الأزهر، بحوزتي نسخة منها.

(١٦) شرح اللمع: ١٢٤ (مخطوط) رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بحوزتي نسخة منها.

(١٧) شرح اللمع ٤٩.

يرجح ما ذهبت إليه.

وقال العلوي: "اعلم أن هذه الأفعال مجرّدة للزمان دون الحدث فاحتاجت إلى الجملة من المبتدأ والخبر... ولمّا كانت هذه الأفعال غير دالة على حدث لم يحسن أن تؤكّد بالمصدر؛ لأن المصدر نزع منها، ولو كانت تدل على مصدر لجاز أن تؤكد كسائر الأفعال" (١٨).

ويقول الجرجاني: "وهي أفعال غير حقيقية؛ ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط" (١٩).

ويقول ابن يعيش: " وتسمّى أفعالاً ناقصة وأفعال عبارة. فأما كونها أفعالاً فلتصرّفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي... وأما كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: يضرب؛ فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب، وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط و(يكون) تدلّ على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل: أفعال عبارة، أي: هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمّي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة" (٢٠).

وفي مقابل رأي ابن جني وتلامذته ذهب ابن مالك والرضي والمتأخرون إلى أن الأفعال الناقصة تدلّ على الحدث والزمن معاً، والأحداث فيها كالأحداث في الأفعال التامة، وهم يعللون سبب تسميتها بالناقصة؛ بأنها لا تكتفي بمرفوعها، قال الرضي: "إنما سمّيت ناقصة؛ لأنها لا تُتِمُّ بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع

(١٨) اللمع: ٨٥ هـ ٢.

(١٩) المقتصد: ١/ ٣٩٨.

(٢٠) شرح المفصّل: ٧/ ٧٩.

المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تُتِمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سمّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء؛ لأن كان في نحو: كان زيدٌ قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حصوله فجيء أولاً بلفظ (كان) دالٌ على حصولٍ ما، ثمّ عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت حصل القيام. فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه، مع فائدة أخرى ـ هاهنا ـ وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في كان، لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية»[٢١]، ويقول ابن عقيل: "وتسمّى نواقص؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع، وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله: كان عبدُالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأُخُوَّة»[٢٢].

أما ابن مالك ففنّد رأي ابن جني ومن وافقه بأدلة عشرة، أوردها في شرح التسهيل[٢٣] منها: أن العرب استعملت لـ(كان) مصدراً صريحاً وشاهده قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومِه الفتى
وكَونُك إيَّاهُ عليك يسير[٢٤]

(٢١) شرح الكافية: ٤/ ١٨١.

(٢٢) المساعد: ١/ ٢٥٢.

(٢٣) ينظر شرح التسهيل: ١/ ٣٣٨.

(٢٤) البيت من الطويل دون عزو في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٣٩، وهمع الهوامع: ١/ ١١٤، والتصريح: ١/ ٥٩٩ تحقيق عبد الفتاح بحيري.

ومؤوّلا، وشاهده قوله تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُما الشَّيْطانُ لِيُبْدِيَ لَهُما ما وُورِيَ عَنهُما مِن سَوْءاتِهِما وَقالَ ما نَهاكُما رَبُّكُما عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إلاَّ أن تَكُونا مَلَكَيْنِ أوْ تَكُونا مِنَ الخالِدِينَ ﴾[٢٥] فـ﴿ أن تكونا﴾ مصدر مؤوّل، والمصدر هو الحدث.

وذهب فريق ثالث منهم ابن خروف وابن عصفور إلى أن الأفعال الناقصة مشتقة من مصادر لم يلفظ بها قال ابن عصفور: "وفي هذه الأفعال خلاف بين النحاة هل تدلّ على الحدث أوْ لا؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث، وإنما هي لمجرّد الزمان ولذلك لم يلفظ لها بمصدر لا يقال كان زيد كوناً، ولا أمسى عبد الله إمساء، وكذلك سائر أخواتها، والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقررمن كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول"[٢٦].

ويوضّح ابن أبي الربيع ما أشار إليه العلوي في النصّ السابق بأن الفعل التام يؤكَّد بالمصدر أو يبيّن نوعه أو عدده فيقال مثلاً: أكرم زيدٌ عمراً إكراماً، وإكرامتين، أو إكرام العلماء، والفعل الناقص لايصحّ أن يؤكد بالمصدر، ولا يبيّن نوعه، ولا عدده، فلا يقال فيه: كان زيد قائماً كوناً، ولا كونتين، ولا كون العلماء، قال: ولا أعلم في ذلك خلافاً، ثم اعتذر عن القائلين بتجرّدها عن الحدث فقال: "ومن الناس من تعذّر عليه فهم هذا الذي ذكرته فقال: إن النحويين يقولون: جرّدت (كان) عن الحدث، وهذا لا يمكن؛ لأن حروفها لا يفارقها الحدث فكيف تجرّد عمّا يقتضيه لفظها بالضرورة، هذا مستحيل، يقال له: لم يؤت بها للدلالة على ما تقتضيه حروفها من الكون، وإنما جيء بها لما تقتضيه بنيتها من الدلالة على الزمان، ولو لم يكن كذلك لجاز للمصدر أن يؤكد ويبيّن، وهذا بيّن

(٢٥) الأعراف: ٢٠.

(٢٦) شرح الجمل: ١/ ٣٨٥، وينظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥.

واضح في كان"[٢٧].

وينبني على هذا الخلاف مسألة: عمل (كان) في الظرف والمجرور، فمن أنكر الحدث فيها لا يعلّق الظرف والمجرور بها، ومن أقرّ بالحدث فيها علّق الظرف والمجرور بها، قال أبو حيّان: "وكونها لا تدلّ على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور، وهو مذهب المبرّد، وابن السرّاج، والفارسي، وابن جنّي، وابن برهان، والأستاذ أبي علي، وهو ظاهر مذهب سيبويه"[٢٨]، أما عملها في الحال فقد منعه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أن خبرها منصوب على الحال[٢٩].

المبحث الثالث: معنى (ناسخة)

للنسخ في لغة العرب معانٍ متعددة[٣٠] فهو: يعني إزالة الشيء وإبطاله وإقامة آخر مكانه، يقال: نسخت الشمسُ الظلَّ: أزالته عن مكانه وحلّت محلّه، ونسْخ الآية الآيةَ: إزالة حكمها، قال تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أو نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْها أَوْ مِثْلِها﴾[٣١]، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ـ في تحريم الخمر مطلقاً ـ ﴿يا أيُّهَا الذينَ آمَنُوا إنَّما الخَمْرُ والمَيْسِرُ والأنصَابُ والأزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فاجْتَنِبُوه لَعَلَّكُم تُفْلِحُون﴾[٣٢]، إذ نسخت العمل بآية النساء من تقييد التحريم بوقت الصلاة ﴿ ولا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُمْ سُكارَى﴾[٣٣].

ويطلق النسخ ويراد به الاكتتاب عن معارضةٍ، يقال: نسختُ لي نسخةً من

(٢٧) البسيط: ٦٦٤.

(٢٨) ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥، وينظر الملخص لابن أبي الربيع ١/ ٢١١.

(٢٩) ينظر الإنصاف: المسألة ١١٩، والتبيين للعكبري: ٢٩٥، وائتلاف النصرة: ١٢١، والتصريح بمضمون التوضيح تحقيق عبد الفتاح بحيري: ١/ ٥٨٨.

(٣٠) ينظر التهذيب: ٧/ ١٨١، واللسان (نسخ): ٣/ ٦١.

(٣١) البقرة: ١٠٦.

(٣٢) المائدة: ٩٠.

(٣٣) النساء: ٤٣.

كتاب فلان، أي: اكتتبت منها نسخة، والاستنساخ: كتب كتاب من كتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنتُم تَعْمَلُونَ﴾[٣٤] أي نأمر بنسخه وإثباته.

والأفعال الناسخة سمّيت بهذا الاسم؛ لأنها نَسَخَتْ عمل العامل المعنوي وهو الابتداء في المبتدأ والخبر، وأحدثت فيهما عملاً جديداً، وهو تأثرهما بالعوامل اللفظية الداخلة عليهما فنسخت العامل المعنوي بعامل لفظي حسب رأي البصريين، قال الأهدل ـ معللاً تسمية النواسخ بهذا الاسم ـ: "وتسمّى هذه العوامل النواسخ مطلقاً من غير قيد، ونواسخ الابتداء مقيّدة بالإضافة إلى المبتدأ للاختصاص به، لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء أخذاً من النسخ وهو: الرفع؛ وإنما نسخته؛ لأنها عوامل لفظية، والابتداء عمل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر؛ لأن نسخها للابتداء نسخ لحكمه وهو رفع المبتدأ والخبر"[٣٥].

وقال السيوطي: "هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء"[٣٦]، فقوله: "تنسخ حكم الابتداء" أي: حكمه الإعرابي في رفعه المبتدأ والخبر، وأيضاً نسخ حكم تسمية المبتدأ والخبر بهذا الاسم فلا يسمّيان بعد دخول النواسخ عليهما مبتدأ ولا خبراً بل يصير المبتدأ اسماً للناسخ الذي دخل عليه والخبر خبراً له.

وللكوفيين أن يعللوا تسميتها بالنواسخ؛ بأنها نسخت الإعراب السابق للخبر فنصبته بعد أن كان مرفوعاً، وأشار إلى هذا الأهدل في النص السابق بقوله: "لأن نسخها للابتداء نسخ لحكمه".

(٣٤) الجاثية: ٢٩.

(٣٥) الكواكب الدرية: ١/ ١٩٥.

(٣٦) همع الهوامع: ٢/ ٦٣.

المبحث الرابع: مجيئها تامة

تجيء (كان وأخواتها) تامةً إلا (ليس، وزال) أي: أنها تكتفي بالمرفوع عن المنصوب، ويحصل الإسناد ـ حينئذٍ ـ بينها وبين مرفوعها، قال ابن عقيل ـ عن هذه الأفعال ـ: "سميت تامة لأنها تكتفي حينئذ بمرفوعها، وعملت عمل ما رادفت فإن كان لازماً لزمت، أو متعدياً بحرف تعدّت به أو بنفسه فكذلك"[٣٧]، وقال سيبويه: "وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبدالله، أي: قد خلق، وقد كان الأمر، أي: وقع... فمما جاء على وقع قوله وهو مقّاس العائذي:

فِدى لِبَني ذُهْلِ بنِ شيبانَ ناقتي
إذا كان يومٌ ذُو كَواكبَ أشْهَبُ[٣٨]

أي إذا وقع، وقال الآخر، عمرو بن شأس:

بَني أسـدٍ هل تعلمـون بَلاءَنا
إذا كـان يومـاً ذَا كَـواكبَ أشْنعـا
إذا كـانـتِ الحُـوُّ الطِّوالُ كـأنما
كَساها السِّلاحُ الأُرْجُوانَ المُضَلَّعا[٣٩]

أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم. وسمعت بعض العرب يقول: أشنعا ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعا"[٤٠]

---

(٣٧) المساعد: ١/ ٢٥٥.

(٣٨) البيت من الطويل وهو في الكتاب: ١/ ٤٧، والمقتضب: ٤/ ٩٦.

(٣٩) البيتان من الطويل والأول منهما في الأزهية: ١٨٦، والخزانة: ٨/ ٥٢١، ودون عزو في المقتضب: ٤/ ٩٦.
والحوّ: جمع أحوى والمراد الرماح السمر، والحوّة لون بين الحمرة والسمرة، والأرجوان لون أحمر وعنى به الشاعر دماء القتلى، ويريد بالمضلّع: أن الرماح فيها خطوط حمر من الدماء ولكنها لم تعمها.

(٤٠) الكتاب: ١/ ٤٦.

فكان إذن تجيء تامة لازمة إذا فسّرت بمعنى (حدث) قال الشاعر:

إذا كان الشِّتاءُ فَأَدْفِئُوني

فإنَّ الشيخَ يُهْرِمُهُ الشتاءُ(٤١)

أو بمعنى (حضر) كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾(٤٢) أو بمعنى (وقع) نحو: ما شاء الله كان، وتكون تامة متعدية إذا جاءت بمعنى (كفل) نحو: (كنتُ الصبيَّ) بمعنى كفلته، أو بمعنى (غَزَلَ) نحو: كنتُ الصوفَ بمعنى غزلته.

ومصدر كان التامة كمصدر الناقصة ـ عند من أثبته ـ الكون يقال: كان يكون كوناً، إلا التي بمعنى كفل فمصدرها الكيانة: كالحراسة والزراعة والتجارة(٤٣).

ويفسّر العلماء الأفعال التامة بما يلي: أصبح: (دخل في الصباح)، وأضحى (دخل في الضحى)، وأمسى (دخل في المساء)، وظلّ (دام أو طال)، وصار (رجع أو ضمَّ أو قطَّع)، ودام (بقي أو سكن)، وبرح (ذهب أو ظهر)، وفتئ (كسَّر أو أطفأ)، ويتم الفعل (انفك) إذا كان مطاوعاً لـ(فكَّ) نحو: فككت القيدَ فانفك، ويتم (بات) إذا كان بمعنى: نزل بالقوم ليلاً نحو: بات محمد بالقوم أي: (نزل بهم ليلاً) (٤٤).

أما الفعل (زال) فجاء مضارعه على: (يزول) و(يزيل) و(يزال) يقال: زال الظلُّ يزول بمعنى انتقل من مكانه، وزال محمد ضأنه من المعز يزيل بمعنى فرّق بينها، ويقال: ما يزال المطر منهمراً بمعنى استمرَّ، الناقص منها زال يزال والباقي تام

(٤١) البيت من الوافر وهو للربيع بن ضبيع في الأزهية: ١٨٤ والخزانة: ٧/ ٣٨١، ودرن عزو في أسرار العربية: ١٣٥، والهمع: ١/ ١١٦.

(٤٢) البقرة: ٢٨٠.

(٤٣) ينظر تعليق الفرائد: ٣/ ١٧٦.

(٤٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٢.

أصالة، ويرى الجمهور أن زال يزال ملازم للنقصان، وخالف فيه أبو علي الفارسي إذ قال بتمامه في الحلبيات: "فأصل زال البراح الذي ذكره [أي سيبويه] ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه، كما يجوز في (كان) إذا أريد به (وقع)، ويدل على هذا ما حكي في تصاريف هذه الكلمة من قولهم: زيَّلت وزايلت و

. . . . . .

. . . تُزَيِّلُ بين الجِيرَةِ الخُلُطِ(٤٥)

ثم نقل إلى الأفعال التي تدل على الزمان مجرّدة من الحدث كان وبابه فيلزمها الخبر ولا يجوز الاقتصار على فاعليها"(٤٦)، وقال الأنباري: "ما زال لا تقع إلا ناقصة وقد وقعت تامة في قول الشاعر:

شَبَابٌ كَأَنْ لم يَكُنْ

وشَيْبٌ كَأَنْ لم يَزَلْ (٤٧)

وإنما كانت هاهنا تامة؛ لأنها وقعت في مقابلة لم يكن، أي: لم يقع، وهي تامة، فكذلك كأن لم يزل"(٤٨).

المبحث الخامس: مجيئها زائدة

تزاد (كان) بين المتلازمين، ويرى بعض النحاة أن هذا الحكم خاص بـ(كان)

---

(٤٥) جزء من بيت من البسيط لوعلة الجرمي ونسب لغيره، وهو بتمامه:

سَائِلْ مُجاوِرَ جَرْمٍ هَلْ جَنَيْتُ لها حَرْبًا تُزَيِّلُ بَيْنَ الجِيرَةِ الخُلُطِ

وبعده:

أم هل علوت بجرَّارٍ له لجب يغشى الأماعز بين السهل والفرط

حتَّى تركت نساء الحيِّ ضاحية في ساحة الدار يستوقدن بالغبط

والأبيات في الكامل: ٣٥٦، والأغاني ٢٢/ ٢٢٣، و اللآلي للبكري: ٧٤٩، واللسان: (فرط) و(خلط)، ورفع الحجب المستورة: ١٣٣٠، وشرح أبيات المغني: ٦/ ١٢٣، والرواية المثبتة من الأغاني.

(٤٦) المسائل الحلبيات: ٢٧٣.

(٤٧) البيت من مجزوء المتقارب، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤٨) منثور الفوائد: ٢٩.